﴿ سورة الجاثية ٤٥ ﴾

وتسمى سورة الشريعة. وسورة الدهر كما حكاه الكرمانى فى العجائب لذكرهما فيها ، وهى مكية قال ابن عطية: بلا خلاف ، وذكر الماوردى الا (قل للذين آمنوا يغفروا) الآية فمدنية ، وحكى هذا الاستثناء فى جمال القراء عن قتادة ، وسيأتى الكلام فى ذلك إن شاء الله تعالى . وهى سبع وثلاثون آية فى الكوفى وست وثلاثون فى الباقية لاختلافهم فى (حم) هل هى آية مستقلة أولا ، ومناسبة أولها لآخر ما قبلها فى غاية الوضوح *

﴿ بسم الله الرَّحْمَٰن الرَّحيم * حم ١ ﴾ ان جعل اسما للسورة فمحله الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هذا مسمى بحم ، وقوله تعالى : ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَاب ﴾ خبر بعد خبر على أنه مصدر أطلق على المفعول مبالغة ، وقوله سبحانه : ﴿ مِنَ اللهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ٢ ﴾ صلته أو خبر ثالث أو حال من (تنزيل) عاملها معنى الاشارة أو من (الكتاب) الذى هو مفعول معنى عاملها المضاف ، وقيل : (حم) مبتدأ وهذا خبره والكلام على المبالغة أيضا أو تأويل (تنزيل) بمنزل ، والإضافة من اضافة الصفة لموصوفها ، واعتبار المبالغة أولى أى المسمى به تنزيل الخ . وتعقب بأن الذى يجعل عنوانا للموضوع حقه أن يكون قبل ذلك معلوم الانتساب اليه واذ لا عهد بالتسمية بعد فحقها الاخبار بها ، وجوز جار الله جعل « حم » مبتدأ بتقدير مضاف أى تنزيل حم و(تنزيل) المذكور خبره و(من الله) صلته ، وفيه اقامة الظاهر مقام المضمر ايذانا بأنه الكتاب الكامل إن أريد بالكتاب السورة ، وفيه تفخيم ليس فى تنزيل حم تنزيل من الله ، ولهذا لما لم يراع فى حم السجدة هذه النكتة عقب بقوله تعالى : (كتاب فصلت) ليفيد هذه الفائدة مع التفنن فى العبارة ، وان اريد الكتاب كله فللاشعار بأن تنزيله كانزال الكل فى حصول الغرض من التحدى والتهدى ، فدعوى عراء هذا الوجه عن فائدة يعتد بها عراء عن انصاف يعتد به . وإن جعل تعديدا للحروف فلا حظ له من الاعراب وكان « تنزيل » خبر مبتدأ مضمر يلوح به ما قبله أى المؤلف من جنس ما ذكر تنزيل الكتاب أو مبتدأ خبره الظرف بعده على ما قاله جار الله ، وقيل : « حم » مقسم به ففيه حرف جر مقدر وهو فى محل جر أو نصب على الخلاف المعروف فيه و« تنزيل » نعت مقطوع فهو خبر مبتدأ مقدر والجملة مستأنفة وجواب القسم قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ٣ ﴾ وهو على ما تقدم استئناف للتنبيه على الآيات التكوينية ، وجوز أن يكون « تنزيل الكتاب من الله) مبتدأ وخبرا والجملة جواب القسم ، وهو خلاف الظاهر ، وقيل : يقدر « حم » على كونه مقسما به مبتدأ محذوف الخبر أى حم قسمى ويكون « تنزيل » نعتا له غير مقطوع ، وعلى سائر الاوجه قوله سبحانه : (العزيز الحكيم) نعت للاسم الجليل *

وجوز الامام كونه صفة للكتاب الا أنه رجح الأول بعد احتياجه الى ارتكاب المجاز مع زيادة قرب الصفة من الموصوف فيه ، وأوجبه أبو حيان لما فى الثانى من الفصل بين الصفة والموصوف الغير الجائز *

وقوله عز وجل : « إن فى السموات » الخ يجوز أن يكون بتقدير مضاف أى إن فى خلق السموات كما رواه الواحدى عن الزجاج لما أنه قد صرح به فى آية أخرى والقرآن يفسر بعضه بعضا ، ويناسبه قوله عز وجل :

﴿ وَفِى خَلْقِكُمْ ﴾ الى آخره ، ويجوز أن يكون على ظاهره وحينئذ يكون على أحد وجهين . أحدهما إن فيهما لآيات أى ما فيهما من المخلوقات كالجبال والمعادن والكواكب والنيرين وعلى هذا يكون قوله سبحانه (وفى خلقكم) من عطف الخاص على العام . والثانى أن أنفسهما لآيات لما فيها من فنون الدلالة على القادر الحكيم جل شأنه ، وهذا أظهر وهو أبلغ من أن يقال : إن فى خلقهما لآيات وإن كان المعنى آيلا اليه ، و « فى خلقكم » خبر مقدم وقوله سبحانه : ﴿ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ ﴾ عطف على خلق ، وجوز فى (ما) كونها مصدرية وكونها موصولة إما بتقدير مضاف أى وفى خلق ما ينشره ويفرقه من دابة أو بدونه ٭

وجوز عطفه على الضمير المتصل المجرور بالاضافة وما موصولة لا غير على الظاهر ، وهو مبنى على جواز العطف على الضمير المتصل المجرور من غير اعادة الجار وذلك مذهب الكوفيين . ويونس . والاخفش ، قال أبو حيان : وهو الصحيح ، واختاره الاستاذ أبو على الشلوبين ، ومذهب سيبويه . وجمهور البصريين منع العطف المذكور سواء كان الضمير مجرورا بالحرف أو بالاضافة لشدة الاتصال فأشبه العطف على بعض الكلمة ٭

وذكر ابن الحاجب فى شرح المفصل فى باب الوقف منه أن بعض النحويين يجوزون العطف فى المجرور بالاضافة دون المجرور بالحرف لأن اتصال المجرور بالمضاف ليس كاتصاله بالجار لاستقلال كل واحد منهما بمعناه فلم يشتد اتصاله فيه اشتداده مع الحرف وأجاز الجرمى . والزيادى العطف إذا أكد الضمير المتصل بمنفصل نحو مررت بك أنت وزيد وقوله تعالى ﴿ وَآيَاتٌ ﴾ مبتدأ مؤخر والجملة معطوفة على جملة « ان فى السموات » الخ . وقرأ أبى . وعبد الله « لآيات » باللام كذا فى البحر ولم يبين أن آيات مرفوع أو منصوب ، فان كان منصوبا فاللام زائدة فى اسم إن المتقدم عليه خبرها وهو أحد مواضع زيادته المطردة الكثيرة ، وإن كان مرفوعا فهى زائدة فى المبتدا ويقل زيادتها فيه ، وحسن زيادتها هنا تقدم ان فى الجملة المعطوف عليها فهو كقوله :

إن الخلافة بعدهم لذميمة وخلائف ظرف لما أحقر

وقرأ زيد بن على « آية » بالافراد . وقرأ الأعمش . والجحدرى . وحمزة . والكسائى . ويعقوب « آيات » بالجمع والنصب على أنها عطف على « آيات » السابق الواقع اسما لأن و « فى خلقكم » معطوف على « فى السموات » فكأنه قيل : وان فى خلقكم وما يبث من دابة آيات ﴿ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ٤ ﴾ أى من شأنهم أن يوقنوا بالاشياء على ما هى عليه ﴿ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ بالجر على اضمار فى ، وقد قرأ عبد الله بذكره . وجاء حذف الجار مع ابقاء عمله كما فى قوله :

إذا قيل أى الناس شر قبيلة أشارت كليب بالاكف الاصابع

وحسن ماهنا ذكر الجار فى الآيتين قبل . وقرئ بالرفع على أنه مبتدأ خبره (آيات) بعد ، والمراد باختلافهما تعاقبهما أو تفاوتهما طولا وقصرا ، وقيل : اختلافهما فى أن أحدهما نور والآخر ظلمة ﴿ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ عطف على (اختلاف) ﴿ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ جهة العلو ، وقيل : السحاب ، وقيل : الجرم المعروف بضرب من التأويل ٭

﴿ مِنْ رِزْقٍ ﴾ من مطر ، وسمى رزقا لأنه سببه فهو مجاز ، ولو لم يؤل صح لأنه فى نفسه رزق أيضا ٭

﴿ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ ﴾ بأن أخرج منها أصناف الزرع والثمرات والنبات ، والسببية عادية اقتضتها الحكمة

﴿بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ يبسها وعرائها عن آثار الحياة وانتفاء قوة التنمية عنها ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ﴾ من جهة إلى أخرى ومن حال إلى حال ، وتأخيره عن إنزال المطر مع تقدمه عليه فى الوجود إما للايذان بأنه آية مستقلة حيث لو روعى الترتيب الوجودى لربما توهم أن مجموع تصريف الرياح وإنزال المطر آية واحدة، وإما لأن كون التصريف آية ليس بمجرد كونه مبدأ لانشاء المطر بل له ولسائر المنافع التى من جملتها سوق السفن فى البحار ه

وقرأ زيد بن على . وطلحة . وعيسى (وتصريف الريح) بالافراد ﴿ءَايَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝﴾ بالرفع على أنه مبتدأ خبره ما تقدم من الجار والمجرور أعنى (فى اختلاف) على ما سمعت ، والجملة معطوفة على ماقبلها ه وقيل: إن (اختلاف) بالجر عطف على (خلقكم) المجرور بفى قبله و(آيات) عطف على آيات السابق المرفوع بالابتداء ، وفيه العطف على معمولى عاملين مختلفين ، ومن الناس من يمنعه وهم أكثر البصريين ، ومنهم من يجيزه وهم أكثر الكوفيين ، ومنهم من يفصل فيقول : وهو جائز فى نحو قولك : فى الدار زيد والحجرة عمرو وغير جائز فى نحو قولك : زيد فى الدار وعمرو الحجرة لأن الأول يلى المجرور فيه العاطف فقام العاطف مقام الجار ، والثانى لم يل فيه المجرور العاطف فكان فيه إضمار الجار من غير عوض ، وتمام الكلام فى هذه المسألة فى محله ، وقيل : إن (اختلاف) عطف على المجرور قبله و(آيات) خبر مبتدأ محذوف أى هى آيات ، واختاره من لم يجوز العطف على معمولى عاملين ويقول بضعف حذف الجار مع بقاء عمله وإن تقدمه ذكر جار ه

وقال أبو البقاء : (آيات) مرفوع على التأكيد لآيات السابق وهم يعيدون الشىء إذا طال الكلام فى الجملة للتأكيد والتذكير . وتعقب بأن ذلك إنما يكون بعين ماتقدم واختلاف الصفات يدل على تغاير الموصوفات فلا وجه للتأكيد ، وأيضا فيه الفصل بين المعطوف المجرور والمعطوف عليه وبين المؤكد والمؤكد وهو إن جاز يورث تعقيدا ينافى فصاحة القرآن العظيم . وقرأ (آيات) هنا بالنصب من قرأها هناك به فهى مفعول لفعل محذوف أى أعنى آيات ، وقيل : العاطف فى قوله تعالى (واختلاف) عطف اختلاف على المجرور بفى قبل وعطفها على اسم إن وهو مبنى على جواز العطف على معمولى عاملين ، وقال أبو البقاء : هى منصوبة على التأكيد والتكرير لاسم إن نحو إن بثوبك دما وبثوب زيد دما ، ومر آنفا مافيه ه

وقال بعضهم: إنها اسم إن مضمرة وهى قد تضمر ويبقى عملها ، ذكر أبو حيان فى الارتشاف فى الكلام على إن من خير الناس أو خيرهم زيد أن محمد بن يحيى بن المبارك اليزيدى ذهب إلى نصب خيرهم ورفع زيد فاسم إن محذوف وأو خيرهم منصوب باضمار إن لدلالة إن المذكورة تقديره إن من خير الناس زيدا وإن خيرهم زيد . وقد أقر الشاطبى تخريج النصب فى الآية على ذلك لكن نقله السفاقسى عن أبى البقاء ورده بأن إن لا تضمر ه

وقال ابن هشام فى آخر الباب الرابع من المغنى: إنه بعيد ، والظاهر أنه لابد عليه من إضمار الجار فى (اختلاف) وحينئذ لا يخفى حاله ، وسائر القراءات مروية هنا عمن رويت عنه فيما تقدم ، وتنكير «آيات» فى الآيات للتفخيم كما وكيفا ، والمعنى إن المنصفين من العباد إذا نظروا فى السموات والارض النظر الصحيح علموا أنها مصنوعة وأنها لابد لها من صانع فآمنوا بالله تعالى وأقروا ، وإذا نظروا فى خلق أنفسهم وتنقلها من حال الى حال وهيئة

الى أخرى وفى خلق ما على ظهر الارض من صنوف الحيوان ازدادوا ايمانا وأيقنوا وانتفى عنهم اللبس فاذا نظروا فى سائر الحوادث التى تتجدد فى كل وقت كاختلاف الليل والنهار ونزول الامطار وحياة الارض بعد موتها وتصريف الرياح جنوبا وشمالا وقرولا ودبورا وشدة وضعفا وحرارة وبرودة عقلوا واستحكم علمهم وخلص يقينهم كذا فى الكشاف ومنه يعلم نكتة اختلاف الفواصل *

وفى الكشف أنه ذكر ما حاصله أنه على سبيل الترقى وهو يوافق ماعليه الصوفية وغيرهم من أن الايقان مرتبة خاصة فى الايمان ، ثم العقل لما كان مدارهما أى الايمان والايقان ونعنى به العقل المؤيد بنور البصيرة جعله لخلوص الايقان من اعتراء الشكوك من كل وجه ففى استحكامه كل خير ، وروعى فى ترتيب الآيات ما روعى فى ترتيب المراتب الثلاث من تقديم ما هو أقدم وجودا ، ولا يلزم أن تكون الآية الثانية أعظم من الاولى ولا الثالثة من الثانية لما ذكره من أن الجامع بين النظرين موقن وبين الثلاثة عاقل على أنها كذلك فى تحصيل هذا الغرض فان كانت أعظم من وجه آخر فلا بأس فان النظر الى حال نفسه وما هو من نوعه ثم جنسه من سائر الاناسى والحيوان للقرب والتكرر وكثرة العدد أدخل فى انتفاء الشك وحصول اليقين وإن كان النظر فى السماء والأرض أتم دلالة على كمال القدرة والعلم فذلك لا يضر ولا هو المطلوب ههنا ثم النظر الى الاختلاف المذكور أدل على استحكام ذلك اليقين من حيث أنه يتجدد حينا فحينا ويبعث على النظر والاعتبار كلما تجدد هذا ، والتحقيق أن تمام النظر فى الثانى يضطر الى النظر فى الأول لأن السموات والأرض من أسباب تكون الحيوان بوجه ، وكذلك النظر فى الثالث يضطر الى النظر فى الأولين ، أما على الأول فظاهر وأما على الثانى فلأنه العلة الغائية فلا بد من أن يكون جامعا انتهى ، وهو كلام نفيس جداً *

وقال الامام فى ترتيب هذه الفواصل أظن أن سببه أنه قيل ان كنتم مؤمنين فافهموا هذه الدلائل وان كنتم لستم من المؤمنين بل كنتم من طلاب الجزم واليقين فافهموا هذه الدلائل وان كنتم لستم من المؤمنين ولا من الموقنين فلا أقل من أن تكونوا من زمرة العاقلين فاجتهدوا فى معرفة هذه الدلائل ، ولا يخفى أنه فاته ذلك التحقيق ولم يختر الترقى وهو بالاختيار حقيق ، والمغايرة بين ما هنا وما فى سورة البقرة أعنى (إن فى خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار والفلك التى تجرى فى البحر بما ينفع الناس) الآية للتفنن والكلام المعجز مملوء منه ، وذكر الامام فى ذلك ما لا يهش له السامع فتأمل ﴿ تِلْكَ آيَاتُ اللهِ ﴾ مبتدأ وخبر ، وقوله تعالى : ﴿ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ ﴾ حال عاملها معنى الاشارة نحو (هذا بعلى شيخا) على المشهور ، وقيل : هو الخبر و (آيات الله) بدل أو عطف بيان وقوله سبحانه : ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ حال من فاعل (نتلوها) أو من مفعوله أى نتلوها محقين أو ملتبسة بالحق فالباء للملابسة ويجوز أن تكون للسببية الغائية ، والمراد بالآيات المشار اليها إما آيات القرآن أو السورة أو ماذكر قبل من السموات والأرض وغيرهما فتلاوتها بتلاوة مايدل عليها ، وفسرت بالسرد أى نسردها عليك *

وقال ابن عطية : الكلام بتقدير مضاف أى نتلو اشأنها وشأن العبرة بها . وقرىء (يتلوها) بالياء على أن الفاعل ضميره تعالى والمراد على القراءتين تلاوتها عليه صلى الله تعالى عليه وسلم بواسطة الملك عليه السلام ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ ٦ ﴾ هو من باب قولهم : أعجبنى زيد وكرمه يريدون أعجبنى كرم زيد إلا أنهم عدلوا عنه للمبالغة فى الاعجاب أى فبأى حديث بعد هذه الآيات المتلوة بالحق يؤمنون ، وفيه

دلالة على أنه لا بيان أزيد من هذا البيان ولا آية أدل من هذه الآية، وتفخيم شأن الآيات من اسم الاشارة وإضافتها إلى الله عز وجل، وجعل (نتلوها) حالا مع ضمير التعظيم ثم تكرير الاسم الجليل للنكتة المذكورة وإضافتها اليه بواسطة الضمير مرة أخرى، وقد ذكر ذلك الزمخشرى وتعقبه أبو حيان بأنه ليس بشىء لأن فيه من حيث المعنى اقحام الاسماء من غير ضرورة والعطف، والمراد غير العطف من إخراجه إلى باب البدل لأن تقدير كرم زيد انما يكون فى أعجبنى زيد كرمه بغير واو على البدل وهذا قلب لحقائق النحو، وإنما المعنى فى المثال ان ذات زيد أعجبته وأعجبه كرمه فهما إعجابان لا إعجاب واحد وهو مبنى على عدم التعمق فى فهم كلام جار الله *

ومن تعمق فيه لا يرى أنه قائل بالاقحام وإنما بيان حاصل المعنى يوهمه، وبين هذه الطريقة وطريقة البدل مغايرة تامة، فقد ذكر أن فائدة هذه الطريقة وهى طريقة إسناد الفعل إلى شىء والمقصود إسناده إلى ما عطف عليه قوة اختصاص المعطوف بالمعطوف عليه من جهة الدلالة على أنه صار من التلبس بحيث يصح أن يسند أوصافه وأفعاله وأحواله إلى الأول قصدا لأنه بمنزلته ولا كذلك البدل لأن المقصود فيه بالنسبة هو الثانى فقط وهنا هما مقصودان، فان قلت: إذا لم يكن ذلك الوصف منسوبا للمعطوف عليه لزم إقحامه كما قال أبو حيان، وما يذكر من المبالغة لا يدفع المحذور، وعلى فرض تسليمه فدلالته على ماذكر بأى طريق من طرق الدلالة المشهورة *

أجيب بأنه غير منسوب اليه فى الواقع لكن لما كان بينهما ملابسة تامة من جهة ما ككون الآيات ههنا بإذنه تعالى أو مرضية له عز وجل جعل كأنه المقصود بالنسبة وكنى بها عن ذلك الاختصاص كناية إيمائية ثم عطف عليه المنسوب اليه وجعل تابعا فيها وبهذا غاير البدل مغايرة تامة غفل عنها المعترض فالنسبة بتمامها مجازية كذا قرره بعض المحققين *

وقال الواحدى: أى فبأى حديث بعد حديث الله أى القرآن وقد جاء إطلاقه عليه فى قوله تعالى: (الله نزل أحسن الحديث) وحسن الاضمار لقرينة تقدم الحديث، وقوله سبحانه: (وآياته) عطف عليه لتغايرهما إجمالا وتفصيلا لأن الآيات هى ذلك الحديث ملحوظ الأجزاء، وإن أريد ما بين فيه من الآيات والدلائل فليس من عطف الخاص على العام لأن الآيات ليست من القرآن وإنما وجه دلالتها وإيرادها منه فيكون فى هذا الوجه الدلالة أيضا على حال البيان والمبين كما فى الوجه الأول، وقال الضحاك: أى فبأى حديث بعد توحيد الله ولا يخفى أنه بظاهره مما لا معنى له فلعله أراد بعد حديث توحيده تعالى أى الحديث المتضمن ذلك أو هو بعد تقدير المضاف من باب أعجبنى زيد وكرمه، وأياما كان فالفاء فى جواب شرط مقدر والظرف صفة (حديث) وجوز أن يكون متعلقا بيؤمنون قدم للفاصلة *

وقرأ ابن عامر. وأبو بكر. وحمزة. والكسائى (تؤمنون) بالتاء الفوقانية وهو موافق لقوله تعالى: (وفى خلقكم) بحسب الظاهر والصورة وإلا فالمراد هنا الكفار بخلاف ذلك *

وقرأ طلحة (توقنون) بالتاء الفوقانية والقاف من الايقان ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ﴾ كثير الافك أى الكذب ﴿أَثِيمٍ ٧﴾ كثير الاثم، والآية نزلت فى أبى جهل، وقيل: فى النضر بن الحرث وكان يشترى حديث الأعاجم ويشغل به الناس عن استماع القرآن لكنها عامة كما هو مقتضى كل ويدخل من نزلت فيه دخولا أوليا، و(أثيم) صفة (أفاك) وقوله تعالى: ﴿يَسْمَعُ ءَايَاتِ اللَّهِ﴾ صفة أخرى له، وقيل استئناف، وقيل حال من الضمير فى (أثيم)

وقوله سبحانه ﴿تُتْلَىٰ عَلَيْهِ﴾ حال من (آيات الله) ولم يجوز جعله مفعولا ثانيا ليسمع لأن شرطه أن يكون مابعده مما لايسمع كسمعت زيدا يقرأ، والظاهر أن المراد بتتلى الاستمرار لأنه المناسب للاستبعاد المدلول عليه بقوله عزوجل ﴿ثُمَّ يُصِرُّ﴾ فان ثم لاستبعاد الاصرار بعد سماع الآيات وهى للتراخى الرتبي ويمكن إبقاؤه على حقيقته إلا أن الأول أبلغ وأنسب بالمقام، ونظير ذلك فى الاستبعاد قول جعفر بن علبة :

لا يكشف الغماء إلا ابن حرة يرى غمرات الموت ثم يزورها

والاصرار على الشيء ملازمته وعدم الانفكاك عنه من الصر وهو الشد ومنه صرة الدراهم، ويقال: صر الحمار أذنيه ضمهما صرا وأصر الحمار ولا يقال أذنيه على مافى الصحاح وكأن معناه حينئذ صار صارا أذنيه ٭

والمراد هنا ثم يقيم على كفره وضلاله ﴿مُسْتَكْبِرًا﴾ عن الايمان بالآيات وهو حال من ضمير (يصر) وقوله سبحانه ﴿كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾ حال بعد حال أو حال من ضمير (مستكبرا) وجوز الاستئناف، و(كأن) مخففة من كأن بحذف إحدى النونين واسمها ضمير الشأن، وقيل: لاحاجة إلى تقديره كما فى أن المفتوحة، والمعنى يصر مستكبرا مثل غير السامع لها ﴿فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٨﴾ على إصراره ذلك، والبشارة فى الأصل الخبر المغير للبشرة خيرا كان أو شرا، وخصها العرف بالخبر السار فان أريد المعنى العرفى فهو استعارة تهكمية أوهو من قبيل ٭ تحية بينهم ضرب وجيع ٭ ﴿وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا﴾ وإذا بلغه شيء من آياتنا وعلم أنه منها ٭ ﴿اتَّخَذَهَا هُزُوًا﴾ بادر إلى الاستهزاء بالآيات كلها ولم يقتصر على الاستهزاء بما بلغه، وجوز أن يكون المعنى وإذا علم من آياتنا شيئا يمكن أن يتشبث به المعاند ويجد له محملا يتسلق به على الطعن والغميزة افترصه واتخذ آيات الله تعالى هزوا وذلك نحو اعتراض ابن الزبعرى فى قوله تعالى (إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم) ومغالطته رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقوله على مابعض الروايات : خصمتك فضمير (اتخذها) على الوجهين للآيات، والفرق بينهما أن (شيئا) على الثانى فيه تخصيص لقرينة (اتخذها هزوا) إذلا يحتمل إلا ما يحسن أن يخيل فيه ذلك ثم يجعله دستورا للباقى فيقول : الكل من هذا القبيل، وفرق بين الوجهين أيضا بأن فى الأول الاتخاذ قبل التأمل وفى الثانى بعده وبعد تمييز آية عن أخرى، وقيل : الاستهزاء بما علمه من الآيات إلا أنه أرجع الضمير إلى الآيات لأن الاستهزاء بواحدة منها استهزاء بكلها لما بينها من التماثل، وجوز أن يرجع الضمير إلى شيء والتأنيث لأنه بمعنى الآية كقول أبى العتاهية :

نفسى بشيء من الدنيا معلقة الله والقائم المهدى يكفيها

يعنى الشيء وأراد به عتبة جارية للمهدى من حظاياه وكان أبو العتاهية يهواها فقال ماقال. وقرأ قتادة. ومطر الوراق (علم) بضم العين وشد اللام مبنيا للمفعول ﴿أُولَٰئِكَ﴾ إشارة إلى كل أفاك من حيث الاتصاف بما ذكر من القبائح، والجمع باعتبار الشمول للكل كما فى قوله تعالى : «كل حزب بما لديهم فرحون» كما أن الافراد فيما سبق من الضمائر باعتبار كل واحد واحد، وأداة البعد للاشارة إلى بعد منزلتهم فى الشر ٭

﴿لَهُمْ﴾ بسبب جناياتهم المذكورة ﴿عَذَابٌ مُّهِينٌ ٩﴾ وصف العذاب بالاهانة توفية لحق استكبارهم واستهزائهم

بآيات الله عز وجل ﴿مِنْ وَرَائِهِمْ جَهَنَّمُ﴾ أى من قدامهم لأنهم متوجهون اليها أو من خلفهم لأنهم معرضون عن الالتفات اليها والاشتغال عما ينجيهم منها مقبلون على الدنيا والانهماك فى شهواتها ، والوراء تستعمل فى هذين المعنيين لأنها اسم للجهة التى يواريها الشخص فتعم الخلف والقدام ، وقيل فى توجيه الخلفية : إن جهنم لما كانت تتحقق لهم بعد الأجل جعلت كأنها خلفهم ﴿وَلَا يُغْنِى عَنْهُمْ﴾ ولا يدفع ﴿مَا كَسَبُوا﴾ أى الذى كسبوه من الأموال والأولاد ﴿شَيْئًا﴾ من عذاب الله تعالى أو شيئا من الاغناء على أن «شيئا» مفعول به أو مفعول مطلق ﴿وَلَا مَا اتَّخَذُوا﴾ أى الذى اتخذوه ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ﴾ أى الأصنام * وجوز أن تفسر (ما) بما تعمها وسائر المعبودات الباطلة ، والأول أظهر ، وجوز فى «ما» فى الموضعين أن تكون مصدرية ، وتوسيط حرف النفى بين المعطوفين مع أن عدم إغناء الأصنام أظهر وأجلى من عدم إغناء الأموال والأولاد قطعا مبنى على زعمهم الفاسد حيث كانوا يطمعون فى شفاعتهم ، وفيه تهكم ﴿وَلَهُمْ﴾ فيما وراءهم من جهنم ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ ١٠﴾ لا يقادر قدره ﴿هَذَا﴾ أى القرآن كما يدل عليه مابعد وكذا ماقبل « كيسمع آيات الله . وإذا علم من آياتنا . وتلك آيات الله نتلوها» ﴿هُدًى﴾ فى غاية الكمال من الهداية كانه نفسها ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ﴾ يعنى القرآن ايضا على أن الاضافة للعهد ، وكان الظاهر الاضمار لكن عدل عنه إلى مافى النظم الجليل لزيادة تشنيع كفرهم به وتفظيع حالهم ؛ وجوز أن يراد بالآيات مايشمله وغيره *

﴿لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رِجْزٍ﴾ من أشد العذاب ﴿أَلِيمٌ ١١﴾ بالرفع صفة «عذاب» أخر للفاصلة *

وقرأ غير واحد من السبعة « أليم» بالجر على أنه صفة «رجز» ، وجعله صفة «عذاب» أيضا والجر للمجاورة مما لا ينبغى أن يلتفت اليه ، وقيل : على قراءة الرفع إن الرجز بمعنى الرجس الذى هو النجاسة ، والمعنى لهم عذاب أليم من تجرع رجس أو شرب رجس والمراد به الصديد الذى يتجرعه الكافر ولا يكاد يسيغه ولا داعى لذلك كما لا يخفى ، وتنوين «عذاب» فى المواقع الثلاثة للتفخيم ، ورفعه إما على الابتداء وإما على الفاعلية للظرف ﴿اللَّهُ الَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ﴾ بأن جعله أملس السطح يطفو عليه ما يتخلخل كالأخشاب ولا يمنع الغوص فيه ﴿لِتَجْرِىَ الْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ﴾ بتسخيره تعالى إياه وتسهيل استعمالها فيما يراد بها ، وقيل : بتكوينه تعالى أو بإذنه عز وجل ، وسياق الامتنان يقتضى أن يكون المعنى لتجرى الفلك فيه وأنتم راكبوها * ﴿وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ بالتجارة والغوص والصيد وغيرها ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ١٢﴾ ولكى تشكروا النعم المترتبة على ذلك ، وهذا أعنى « الله الذى سخر» الخ ذكر تتميما للتقريع ولهذا رتب عليه الأغراض العاجلة فانه مما يستوجب الشكر غالبا للكافر أيضا فكأنه قيل: تلك الآيات أولى بالشكر ولهذا عقب بما يعم القسمين أعنى قوله سبحانه : ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِى السَّمَوَاتِ وَمَا فِى الْأَرْضِ﴾ أى من الموجودات بان جعل فيها منافع لكم منها ظاهرة ومنها خفية ، وعقب بالتفكر لينبه على أن التفكر هو الذى يؤدى إلى ماذكر من الأولوية ويدل به على أن التفكر ملاك الأمر فى ترتيب الغرض على ماجعل آية من الايمان والايقان والشكر ﴿جَمِيعًا﴾ حال

من (ما فى السموات وما فى الأرض) أو توكيد له وقوله تعالى: ﴿مِنْهُ﴾ حال من ذلك أيضا، والمعنى سخر هذه الأشياء جميعا كائنة منه وحاصلة من عنده يعنى أنه سبحانه مكونها وموجدها بقدرته وحكمته ثم سخرها لخلقه *

وجوز فيه أوجه أخر. الأول أن يكون خبر مبتدا محذوف فقيل «جميعا» حينئذ حال من الضمير المستتر فى الجار والمجرور بناء على جواز تقدم الحال على مثل هذا العامل أو من المبتدأ بناء على تجويز الحال منه أى هى جميعا منه تعالى وقيل: جميعا على ما كان ويلاحظ فى تصوير المعنى فالضمير المبتدأ يقدر بعده ويعتبر رجوعه إلى ماتقدم بقيد جميعا، والجملة على القولين استئناف جيء به تأكيدا لقوله تعالى: «سخر» أى أنه عزوجل أوجدها ثم سخرها لا أنها حصلت له سبحانه من غيره كالملوك، الثانى أن يجعل «ما فى السموات» مبتدأ ويكون هو خبره و(جميعا) حال من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الواقع صلة ويكون «وسخر لكم» تأكيدا للاول أى سخر وسخر، وفى العطف إيماء إلى أن التسخير الثانى كأنه غير الأول دلالة على أن المتفكر كلما فكر يزداد إيمانا بكمال التسخير والمنة عليه، وجملة (ما فى السموات) الخ مستأنفة لمزيد بيان القدرة والحكمة *

واعترض بانه إن أريد التأكيد اللغوى فهو لا يخلو من الضعف لأن عطف مثله فى الجمل غير معهود، وإن أريد التأكيد الاصطلاحى كما قيل به فى قوله تعالى: (كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون) فهو مخالف لما ذكره ابن مالك فى التسهيل من أن عطف التأكيد يختص بثم، وقال الرضى: يكون بالفاء أيضا وهو ههنا بالواو ولم يجوزه أحد منهم وان لم يذكروا وجه الفرق على أنه قد تقرر فى المعانى أنه لا يجرى فى التأكيد العطف مطلقا لشدة الاتصال، واعترض أيضا بأن فيه حذف مفعول «سخر» من غير قرينة وهذا كما ترى، الثالث أن يكون «ما فى الأرض) مبتدأ و(منه) خبره ولا يخفى أنه ضعيف بحسب المساق *

وأخرج ابن المنذر من طريق عكرمة أن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما لم يكن يفسر هذه الآية، ولعله ان صح محمول على أنه لم يبسط الكلام فيها، فقد أخرج ابن جرير عنه أنه قال فيها كل شىء هو من الله تعالى *

وأخرج عبد الرزاق. وعبد بن حميد. وابن المنذر. والحاكم وصححه. والبيهقى فى الاسماء والصفات عن طاوس قال: جاء رجل الى عبد الله بن عمرو بن العاص فسأله مم خلق الخلق؟ قال: من الماء والنور والظلمة والريح والتراب قال: فمم خلق هؤلاء؟ قال: لا أدرى ثم أتى الرجل عبد الله بن الزبير فسأله فقال مثل قول عبد الله بن عمرو فاتى ابن عباس رضى الله تعالى عنهما فسأله مم خلق الخلق؟ قال: من الماء والنور والظلمة والريح والتراب قال: فمم خلق هؤلاء؟ فقرأ ابن عباس «وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعا منه» فقال الرجل: ما كان ليأتى بهذا الا رجل من أهل بيت النبى صلى الله تعالى عليه وسلم *

واختلف أهل العلم فيما أراد ابن عباس رضى الله تعالى عنهما بذلك فقال البيهقى: أراد أن مصدر الجميع منه تعالى أى من خلقه وابداعه واختراعه خلق الماء أولا أو الماء وما شاء عز وجل من خلقه لا عن أصل ولا عن مثال سبق ثم جعله تعالى أصلا لما خلق بعده فهو جل شأنه المبدع وهو سبحانه البارىء لا إله غيره ولا خالق سواه اه، وعليه جميع المحدثين والمفسرين ومن حذا حذوهم، وقال الشيخ ابراهيم الكورانى من الصوفية: إن المخلوقات تعينات الوجود المفاض الذى هو صورة النفس الرحمانى المسمى بالعماء وذلك أن

العماء قد انبسط على الحقائق التى هى أمور عدمية متميزة فى نفس الأمر والانبساط حادث والعماء من حيث اقترانه بالماهيات غير ذات الحق تعالى فانه سبحانه الوجود المحض الغير المقترن بها فالموجودات صور حادثة فى العماء قائمة به والله تعالى قيومها لأنه جل وعلا الأول الباطن الممد لتلك الصور بالبقاء ولا يلزم من ذلك قيام الحوادث بذات الحق تعالى ولا كونه سبحانه مادة لها لأن وجوده تعالى مجرد عن الماهيات غير مقترن بها والمتعين بحسبها هو العماء الذى هو الوجود المفاض فأراد ابن عباس ان الاشياء جميعا منه تعالى أى من نوره سبحانه المضاف الذى هو العماء والوجود المفاض منه تعالى بايجاده جل شأنه، وبهذا ينطبق الجواب على السؤال من غير تكلف ولا محذور، ولو كان مراد ابن عباس مجرد ما ذكره البيهقى من أن مصدر الجميع من خلقه تعالى كان يكفى فى ذلك قوله تعالى: «الله خالق كل شىء» لكن السؤال انما وقع بهم ووقع الجواب بمنه فى تلاوته الآية فالظاهر أن ما فهمه السائل من تلاوته رضى الله تعالى عنه ليس مجرد ما ذكره بقرينة مدحه بقوله: ما كان ليأتى بهذا الخ فان ما ذكره البيهقى يعرفه كل من آمن بقوله تعالى: «الله خالق كل شىء» فلا يظهر حينئذ وجه لقول كل من ابن عمرو. وابن الزبير لا أدرى فانهما من أفضل المؤمنين بأن الله تعالى خالق كل شىء بل ما فهمه هو ما أشرنا اليه اه، وعليه عامة أهل الوحدة ﴿ وأجاب الاولون ﴾ بأن مراد ابن عباس قطع التسلسل فى السؤال بعد ذكر مادة لبعضها بأن مرجع الامر أن الاشياء كلها خلقت بقدرته تعالى لا من شىء وهو كلام حكيم يمدح قائله لم يهتد اليه ابن الزبير. وابن عمرو، ولا يعكر على هذا قوله تعالى: «أم خلقوا من غير شىء» لما قاله المفسرون فيه وسيأتى ان شاء الله تعالى فى محله فتأمل ذاك والله تعالى يتولى هداك، وقد أورد الحسين بن على ابن واقد فى مجلس الرشيد هذه الآية ردا على بعض النصارى فى زعمه ان قوله تعالى فى عيسى عليه السلام: «وروح منه» يدل على ما يزعمه فيه عليه السلام من أنه ابن الله سبحانه وتعالى عما يصفون *

وحكى أبو الفتح. وصاحب اللوامح عن ابن عباس. وعبد الله بن عمرو. والجحدرى. وعبد الله بن عبيد بن عمير أنهم قرؤا «منة» بكسر الميم وشد النون ونصب التاء على أنه مفعول له أى سخر لكم ذلك نعمة عليكم، وحكاها عن ابن عباس أيضا ابن خالويه. لكن قال أبو حاتم: إن سند هذه القراءة اليه مظلم فاذا صح السند يمكن أن يقال فيما تقدم من حديث طاوس: إنه ذكر الآية على قراءة الجمهور ويحتمل أن له قراءتين فيها *

وقرأ مسلمة بن محارب كذلك الا أنه ضم التاء على تقدير هو أو هى منة، وعنه أيضا فتح الميم وشد النون وهاء الكناية عائدة على الله تعالى أى انعامه وهو فاعل «سخر» على الاسناد المجازى كما تقول: كرم الملك أنعشنى أو هو خبر مبتدأ محذوف أى هذا أو هو منه تعالى، وجوزت الفاعلية فى قراءته الأولى، وتذكير الفعل لأن الفاعل ليس مؤنثا حقيقيا مع وجود الفاصل، والوجه الأول أولى وإن كان فيه تقدير ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ ﴾ أى فيما ذكر ﴿ لَآيَاتٍ ﴾ عظيمة الشأن كثيرة العدد ﴿ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ١٣ ﴾ فى بدائع صنعه تعالى وعظائم شأنه جل شأنه فان ذلك يجرهم الى الايمان والايقان والشكر *

﴿ قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا ﴾ حذف المقول لدلالة «يغفروا» عليه فانه جواب للامر باعتبار تعلقه به لا باعتبار نفسه فقط أى قل لهم اغفروا يغفروا ﴿ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ ﴾ أى يعفوا ويصفحوا عن

الذين لا يتوقعون وقائعه تعالى باعدائه ونقمته فيهم فالرجاء مجاز عن التوقع وكذا الأيام مجاز عن الوقائع من قولهم : أيام العرب لوقائعها وهو مجاز مشهور وروى ذلك عن مجاهد أولا يأملون الاوقات التى وقتها الله تعالى لثواب المؤمنين ووعدهم الفوز فيها، والآية قيل نزلت قبل آية القتال ثم نسخت بها *

وقال بعضهم : لانسخ لأن المراد هنا ترك النزاع فى المحقرات والتجاوز عن بعض ما يؤذى ويوحش ، وحكى النحاس . والمهدوى عن ابن عباس أنها نزلت فى عمر رضى الله تعالى عنه شتمه مشرك (١) بمكة قبل الهجرة فهم ان يبطش به فنزلت وروى ذلك عن مقاتل وهذا ظاهر فى كونها مكية كاخواتها، وارادة فهم أن يبطش به بعد الهجرة لأن المسلمين بمكة قبلها عاجزون مقهورون لايمكنهم الانتصار من المشركين والعاجز لا يؤمر بالعفو والصفح غير ظاهر محتاج الى نقل، ودوام عجز كل من المسلمين غير معلوم بل من وقف على أحوال أبى حفص رضى الله تعالى عنه لايتوقف فى أنه قادر على ماهم به لايبالى بما يترتب عليه *

وهذا أولى فى الجواب من أن يقال: إن الامر بفعل ذلك بينه وبين الله تعالى بقلبه ليثاب عليه، نعم قيل: إن النبى ﷺ وأصحابه نزلوا فى غزوة بنى المصطلق على بئر يقال له المريسيع فأرسل ابن أبى غلامه ليستقى فأبطأ عليه فلما أتاه قال له: ماحبسك؟ قال: غلام عمر قعد على طرف البئر فما ترك أحدا يستقى حتى ملأ قرب النبى ﷺ وقرب أبى بكر رضى الله تعالى عنه فقال ابن أبى: مامثلنا ومثل هؤلاء الا كما قيل سمن كلبك يأكلك فبلغ ذلك عمر رضى الله تعالى عنه فاشتمل سيفه يريد التوجه اليه فأنزل الله تعالى الآية ؛ وحكاه الامام عن ابن عباس وهو يدل على أنها مدنية، وكذا ماروى عن ميمون بن مهران قال: إن فنحاصا اليهودى قال: لما أنزل الله تعالى (من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا) احتاج رب محمد فسمع بذلك عمر رضى الله تعالى عنه فاشتمل سيفه وخرج فبعث النبى صلى الله تعالى عليه وسلم فى طلبه حتى رده ونزلت الآية ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ١٤﴾ تعليل للامر بالمغفرة ، وجوز أن يكون تعليلا للامر بالقول لأنه سبب لامتثالهم المجازى عليه ، والمراد بالقوم المؤمنون الغافرون والتنكير للتعظيم، ولفظ القوم فى نفسه اسم مدح على مايرشد اليه الاشتقاق والاستعمال فى نحو يا ابن القوم *

وفى هذا التنكير كمال التعريف والتنبيه على أنهم لايخفون نكروا أو عرفوا مع العلم بأن المجزى لايكون الا العامل وهو الغافر ههنا أى أمروا بذلك ليجزى الله تعالى يوم القيامة قوما أيما قوم وقوما مخصوصين بما كسبوا فى الدنيا من الاعمال الحسنة التى من جملتها الصبر على أذية الكفار والاغضاء عنهم بكظم الغيظ واحتمال المكروه مالايحيط به نطاق البيان من الثواب العظيم، ومنهم من خص ما كسبوه بالمغفرة والصبر على الاذية، و(ما) فى الوجهين موصولة وجوز أن تكون مصدرية ، والباء للسببية أو للمقابلة أو صلة يجزى ، وجوز أن يراد بالقوم الكفرة وبما كسبوا سيآتهم التى من جملتها ايذاؤهم المؤمنين والتنكير للتحقير: وتعقب بأن مطلق الجزاء لايصلح تعليلا للامر بالمغفرة لتحققه على تقديرى المغفرة وعدمها فلابد من تخصيصه بالكل بأن لايتحقق بعض منه فى الدنيا أو بما يصدر عنه تعالى بالذات، وفى ذلك من التكلف ما لايخفى، وأن يراد كلا الفريقين والتنكير للشيوع ، وتعقب بأنه أكثر تكلفا وأشد تمحلا، والذى يشهد للوجه السابق ماروى عن سعيد بن المسيب قال: كنا بين يدى عمر رضى الله تعالى عنه فقرأ قارئ هذه الآية فقال: ليجزى عمر بما صنع ، وقرأ زيد بن على . وأبو عبد الرحمن . والاعمش .

(١) قيل هو من غفار اه منه

وأبو خليد. وابن عامر. وحمزة. والكسائى (لنجزى) بنون العظمة، وقرئ (ليجزى) بالياء والبناء للمفعول (قوم) بالرفع على أنه نائب الفاعل، وقرأ شيبة. وأبو جعفر بخلاف عنه كذلك الا إنهما نصبا (قوما) وروى ذلك عن عاصم، واحتج به من يجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح فيقول: ضرب بسوط زيدا فيما كسبوا نائب الفاعل ههنا ولا يجيز ذلك الجمهور، وخرجت هذه القراءة على أن القائم مقام الفاعل ضمير المصدر أى ليجزى هو أى الجزاء. ورد بأنه لا يقام مقامه عند وجود المفعول به أيضا على الصحيح، وأجازه الكوفيون على خلاف فى الاطلاق والاستحسان أو على أنه ضمير المفعول الثانى وهو الجزاء بمعنى المجزى به كما فى قوله تعالى: (جزاؤهم عند ربهم جنات عدن) وأضمر لدلالة السياق كما فى قوله سبحانه. (ولأبويه) والمفعول الثانى فى باب أعطى يقوم مقام الفاعل بلا خلاف وهذا من ذاك، وأبو البقاء اعتبر الخير بدل الجزاء المذكور أو على أن (قوما) منصوب بأعنى أو جزى مضمرا لدلالة المجهول على أن ثم جازيا واختاره أبو حيان. و(ليجزى) حينئذ من باب يعطى ويمنع وحيل بين العير والنزوان فمعناه ليفعل الجزاء ويكون هناك جملتان *

﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ لا يكاد يسرى عمل إلى غير عامله ﴿ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ﴾ مالك أموركم ﴿تُرْجَعُونَ ١٥﴾ فيجازيكم على اعمالكم حسبما تقتضيه الحكمة خيرا على الخير وشرا على الشر، والجملة مستأنفة لبيان كيفية الجزاء ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِى إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ﴾ وهو التوراة على أن التعريف للعهد، وجوز جعله للجنس ليشمل الزبور والانجيل ولا يضر فى ذلك كون الزبور أدعية ومناجاة والانجيل أحكامه قليلة جدا ومعظم أحكام عيسى عليه السلام من التوراة لأن إيتاء الكتاب مطلقا منة ﴿وَالْحُكْمَ﴾ القضاء وفصل الامور بين الناس لأن الملك كان فيهم واختاره أبو حيان، أو الفقه فى الدين ويقال: لم يتسع فقه الاحكام على نبى ما اتسع على لسان موسى عليه السلام، أو الحكم النظرية الاصلية والعملية الفرعية ﴿وَالنُّبُوَّةَ﴾ حيث كثر فيهم الانبياء عليهم السلام مالم يكثر فى غيرهم ﴿وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ المستلذات الحلال وبذلك تتم النعمة وذلك كالمن والسلوى ﴿وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ١٦﴾ حيث آتيناهم مالم نؤت غيرهم من فلق البحر واظلال الغمام ونظائرهما فالمراد تفضيلهم على العالمين مطلقا من بعض الوجوه لا من كلها ولا من جهة المرتبة والثواب فلا ينافى ذلك تفضيل أمة محمد ﷺ عليهم من وجه آخر ومن جهة المرتبة والثواب، وقيل: المراد بالعالمين عالمو زمانهم *

﴿وَءَاتَيْنَاهُمْ بَيِّنَاتٍ مِنَ الْأَمْرِ﴾ دلائل ظاهرة فى أمر الدين فمن بمعنى فى والبينات الدلائل ويندرج فيها معجزات موسى عليه السلام وبعضهم فسرها بها، وعن ابن عباس آيات من أمر النبى صلى الله تعالى عليه وسلم وعلامات مبينة لصدقه عليه الصلاة والسلام ككونه يهاجر من مكة إلى يثرب ويكون أنصاره أهلها إلى غير ذلك مما ذكر فى كتبهم ﴿فَمَا اخْتَلَفُوا﴾ فى ذلك الامر ﴿إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ﴾ بحقيقة الحال فجعلوا ما يوجب زوال الخلاف موجبا لرسوخه ﴿بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ عداوة وحسدا لاشكا فيه ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ بالمؤاخذة والجزاء ﴿فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ١٧﴾ من أمر الدين ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ﴾ أى سنة وطريقة من شرعه إذا سنه ليسلك، وفى البحر الشريعة فى كلام العرب الموضع الذى يرد منه الناس فى الانهار ونحوها

فشريعة الدين من ذلك من حيث يرد الناس منها أمر الله تعالى ورحمته والقرب منه عز وجل ، وقال الراغب: الشرع مصدر ثم جعل اسما للطريق النهج فقيل له شرع وشرعة وشريعة واستعير ذلك للطريقة الالهية من الدين ثم قال :قال بعضهم سميت الشريعة شريعة تشبيها بشريعة الماء من حيث أن من شرع فيها على الحقيقة والصدق روى وتطهر، وأعنى بالرى ماقال بعض الحكماء: كنت أشرب فلا أروى فلما عرفت الله تعالى رويت بلا شرب ، وبالتطهر ماقال عز وجل: (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) والظاهر هنا المعنى اللغوى، والتنوين للتعظيم أى شريعة عظيمة الشأن ﴿ مِنَ الْأَمْرِ ﴾ أى أمر الدين ، وجوز أبو حيان كونه مصدر أمر، والمراد من الامر والنهى وهو كما ترى ﴿ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ١٨ ﴾ أى آراء الجهال التابعة للشهوات، والمراد بهم مايعم كل ضال ، وقيل : هم جهال قريظة. والنضير ، وقيل : رؤساء قريش كانوا يقولون له ﷺ : ارجع إلى دين آبائك .

﴿ إِنَّهُمْ لَنْ يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللهِ شَيْئًا ﴾ من الأشياء أو شيئا من الاغناء ان اتبعتهم والجملة مستأنفة مبينة لعلة النهى ﴿ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ لا يواليهم ولا يتبع أهواءهم إلا من كان ظالما مثلهم .

﴿ وَاللهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ ١٩ ﴾ الذين أنت قدوتهم فدم على ماأنت عليه من توليه سبحانه خاصة والاعراض عما سواه عز وجل بالكلية ﴿ هَذَا ﴾ أى القرآن ﴿ بَصَائِرُ لِلنَّاسِ ﴾ فان مافيه من معالم الدين وشعائر الشرائع بمنزلة البصائر فى القلوب ، وقيل : الاشارة إلى اتباع الشريعة والكلام من باب التشبيه البليغ، وجمع الخبر على الوجهين باعتبار تعدد ما تضمنه المبتدأ واتباع مصدر مضاف فيعم ويخبر عنه بمتعدد أيضا ،وقرىء (هذه) أى الآيات ﴿ وَهُدًى ﴾ جليل من ورطة الضلالة ﴿ وَرَحْمَةٌ ﴾ عظيمة ﴿ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ٢٠ ﴾ من شأنهم الإيقان بالامور ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ ﴾ إلى آخره استئناف مسوق لبيان حال المسيئين والمحسنين إثر بيان حال الظالمين والمتقين، و(أم) منقطعة ومافيها من معنى بل للانتقال من البيان الأول إلى الثانى، والهمزة لإنكار الحسبان على معنى أنه لا يليق ولا ينبغى لظهور خلافه، والاجتراح الاكتساب ومنه الجارحة للاعضاء التى يكتسب بها كالأيدى ، وجاء هو جارحة أهله أى كاسبهم ، وقال الراغب : الاجتراح اكتساب الاثم وأصله من الجراحة كما أن الاقتراف من قرف القرحة، والظاهر تفسيره ههنا بالاكتساب لمكان (السيئات) والمراد بها على ماقى البحر سيئات الكفر ، وقوله تعالى : ﴿ أَنْ نَجْعَلَهُمْ ﴾ سادمسد مفعولى الحسبان، والجعل بمعنى التصيير وهم مفعوله الأول، وقوله سبحانه : ﴿ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ مفعوله الثانى ، وقوله عز وجل : ﴿ سَوَاءً ﴾ بدل من الكاف بناء على أنها اسم بمعنى مثل ، وقوله تعالى : ﴿ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ فاعل سواء أجرى مجرى مستو كما قالوا : مررت برجل سواء هو والعدم، وضمير الجمع للمجترحين ، والمعنى على إنكار حسبان جعل محيا المجترحين ومماتهم مستويين مثلهما للمؤمنين،ومصب الانكار استواء ذلك فان المؤمنين تتوافق حالاهم لأنهم مرحومون فى المحيا والممات وأولئك تتضاد حالاهم فانهم مرحومون حياة لاموتا ؛ وجوز أن يكون (سواء) حالا من الضمير فى الكاف بناء على ما سمعت من معناها .

وتعقب بأنها اسم جامد على صورة الحرف فلا يصح استتار الضمير فيها وقد صرح الفارسى بمنع ذلك، نعم يجوز أن يكون (كالذين) جارا ومجرورا فى موضع المفعول الثانى و(سواء) حالا من الضمير المستتر فيه، وقيل: يجوز أيضا كونه حالا من ضمير نجعلهم وكذا يجوز كونه المفعول الثانى، وكون الكاف أو الجار والمجرور حالا من هذا الضمير، وماذكر أولا أظهر وأولى، وجوز كون ضمير الجمع فى (محياهم ومماتهم) للمؤمنين فسواء حال من الموصول الثانى ولا يجوز أن يكون حالا من الضمير فى (كالذين) لفساد المعنى وكون الضمير للفريقين فسواء حال من مجموع الموصول الثانى وضمير الأول، والمعنى على إنكار حسبان أن يستوى الفريقان بعد الممات فى الكرامة أو ترك المؤاخذه كما استويا ظاهرا فى الرزق والصحة فى الحياة، وجوز أن يكون المعنى على إنكار حسبان جعل الحياتين مستويتين لأن المؤمنين على الطاعة وأولئك على المعاصى وكذلك الموتان لأنهم ملقون بالبشرى والرضوان وأولئك بالسوء والخذلان، وقيل: به على تقدير كون الضمير للمجترحين أيضا *

ولم يجوز المدقق الابدال من الكاف على تقدير اشتراك الضمير إذ المثل هو المشبه و(سواء) جار على المشبه والمشبه به *

وقرأ جمهور القراء (سواء محياهم ومماتهم) برفع سواء ومابعده على أن سواء خبر مقدم وما بعده مبتدأ لا العكس لأن سواء نكرة ولا مسوغ للابتداء بها والضمير للمجترحين، والجملة قيل: بدل من المفعول الثانى لنجعل بدل كل من كل أو بدل اشتمال أو بدل بعض، وأيا ما كان ففيه إبدال الجملة من المفرد وقد أجازه أبو الفتح واختاره ابن مالك، وأورد عليه شواهد، قال أبو حيان: لا يتعين فيها البدل، وقال محمد بن عبدالله الاشبيلى المعروف بابن العلج فى كتابه البسيط فى النحو: لا يصح أن تكون جملة معمولة للأول فى موضع البدل فان كانت غير معمولة فهل تكون جملة بدلا من جملة لا يبعد عندى جواز ذلك كالعطف والتأكيد اللفظى *

وظاهره أنه لا يجوز الإبدال ههنا، وفى البحر يظهر لى أنه لا يجوز إبدال هذه الجملة من ذلك المفعول لأن الجعل بمعنى التصيير ولا يجوز صيرت زيدا أبو دقائم ولا صيرت زيدا غلامه منطاق لأن فى ذلك انتقالا من ذات إلى ذات أو من وصف فى الذات إلى وصف آخر فيها وليس فى تلك الجملة المقدرة مفعولا ثانيا انتقال مما ذكرنا وفيه بحث لا يخفى، والزمخشرى قد نص على جعل الجملة بدلا من الكاف وهو إمام فى العربية، لكن أفاد صاحب الكشف أنه أراد أنه بدل من حيث المعنى لا أنه بدل من ذلك لفظا قال: لأنه مفرد دال على الذات باعتبار المعنى وهذا دال على المعنى وإن كان الذات يلزم من طريق الضرورة إلا أن يقدر له موصوف محذوف بأن يقدر رجالا سواء محياهم ومماتهم مثلا، والمعنى على البدلية كما سمعت فى قراءة النصب، وجوز كون الجملة مفعولا ثانيا و(كالذين) حال من ضمير (نجعلهم) ولا يخفى عليك ماعليه وما له، وإذا كان الضمير للمؤمنين فالجملة قيل: حال من الموصول الثانى لا من الضمير فى المفعول الثانى للفساد، وتعقب بأن فيه اكتفاء الاسمية الحالية بالضمير وهو غير فصيح على ما قيل: وقيل: استئناف يبين المقتضى للانكار على حسبان التماثل وهو ان المؤمنين سواء حالهم عندالله تعالى فى الدارين بهجة وكرامة فكيف يماثلهم المجترحون، وجوز أن تكون بيانا لوجه الشبه المجمل، واذا كان الضمير للفريقين فالظاهر ان الجملة كلام مستأنف غير داخل فى حكم الانكار والتساوى حينئذ بين حال المؤمنين بالنسبة اليهم خاصة وحال المجترحين كذلك وتكون الجملة تعليلا للانكار فى المعنى دالا على عدم المماثلة لا فى الدنيا ولا فى الآخرة لأن المؤمنين متساوو المحيا والممات فى الرحمة وأولئك متساوو المحيا والممات فى النقمة إذ المعنى كما يعيشون يموتون فلما افترق حال هؤلاء وحال هؤلاء حياة فكذلك

موتا ، وأما الابدال فقد علم حاله فتأمل *

وقرأ الأعمش (سواء) بالنصب (محياهم) ومماتهم به أيضا، وخرج الأول على ما سمعت ونصب محياهم ومماتهم على الظرفية لأنهما اسما زمان أو مصدران أقيما مقام الزمان والعامل إما (سواء) أو (نجعلهم)، هذا والآية وإن كانت فى الكفار على ما نقل عن البحر وهو ظاهر ما روى عن الكلبي من أن عتبة . وشيبة . والوليد بن عتبة قالوا لعلى كرم الله تعالى وجهه . وحمزة رضى الله تعالى عنه . والمؤمنين: والله ما أنتم على شئ وإن كان ما تقولون حقا لحالنا أفضل من حالكم فى الآخرة كما هو أفضل فى الدنيا فنزلت الآية (أم حسب الذين اجترحوا السيئات) الخ * وهى متضمنة للرد عليهم على جميع أوجهها لما يعرف بأدنى تدبر يستنبط منها تباين حالى المؤمن العاصى والمؤمن الطائع ، ولهذا كان كثير من العباد يبكون عند تلاوتها حتى أنها تسمى مبكاة العابدين لذلك، فقد أخرج عبد الله بن أحمد فى زوائد الزهد . والطبرانى . وجماعة عن أبى الضحى قال: قرأ تميم الدارى سورة الجاثية فلما أتى على قوله تعالى (أم حسب الذين) الآية لم يزل يكررها ويبكى حتى أصبح وهو عند المقام*

وأخرج ابن أبى شيبة عن بشير مولى الربيع بن خيثم أن الربيع كان يصلى فمر بهذه الآية (أم حسب الذين) الخ فلم يزل يرددها حتى اصبح ، وكان الفضيل بن عياض يقول لنفسه اذا قرأها: ليت شعرى من أى الفريقين أنت *

وقال ابن عطية: إن لفظها يعطى أن اجتراح السيئات هو اجتراح الكفر لمعادلته بالايمان، ويحتمل أن تكون المعادلة بالاجتراح وعمل الصالحات ويكون الايمان فى الفريقين ولهذا بكى الخائفون عند تلاوتها *

ورأيت كثيرا من المغرورين المستغرقين ليلهم ونهارهم بالفسق والفجور يقولون بلسان القال والحال: نحن يوم القيامة أفضل حالا من كثير من العابدين وهذا منهم والعياذ بالله تعالى ضلال بعيد وغرور ماعليه مزيد ﴿ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ٢١ ﴾ أى ساء حكمهم هذا وهو الحكم بالتساوى فما مصدرية والكلام اخبار عن قبح حكمهم المعهود *

ويجوز أن يكون لانشاء ذمهم على أن (ساء) بمعنى بئس فمافيه نكرة موصوفة وقعت تمييزا مفسراً لضمير الفاعل المبهم والمخصوص بالذم محذوف أى بئس شيئا حكموا به ذلك ﴿ وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ ﴾ كأنه دليل على إنكار حسبانهم السابق أو دليل على تساوى محيا كل فريق ومماته وبيان لحكمته على تقدير كون قوله تعالى: (سواء محياهم ومماتهم) استئنافا وذلك من حيث أن خلق العالم بالحق المقتضى للعدل يستدعى انتصاف المظلوم من الظالم والتفاوت بين المسىء والمحسن وإذا لم يكن فى المحيا كان بعد الممات حتما ﴿ وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ عطف على (بالحق) لأنه فى معنى العلة سواء كانت الباء للسببية الغائية أو الملابسة ، أما على الأول فظاهر، وأما على الثانى فلأن المعنى خلقها ملتبسة ومقرونة بالحكمة والصواب دون العبث والباطل وحاصله خلقها لأجل ذلك أو عطف على علة محذوفة مثل ليدل سبحانه بها على قدرته أو ليعدل، وما موصولة أو مصدرية أى ليجزى كل نفس بالذى كسبته أو بكسبها ﴿ وَهُمْ ﴾ أى النفوس المدلول عليها بكل نفس ﴿ لَا يُظْلَمُونَ ٢٢ ﴾ بنقص ثواب وتضعيف عذاب، والجملة فى موضع الحال، وتسمية ذلك ظلما مع أنه ليس كذلك لأنه منه سبحانه تصرف فى ملكه والظلم صرف فى ملك الغير بغير إذنه لأنه لو فعله غيره عز وجل كان ظلما

فالكلام على الاستعارة التمثيلية أو أنه لما كان مخالفا لوعده سبحانه الحق سماه تعالى ظلما *

﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾ تعجيب من حال من ترك متابعة الهدى إلى مطاوعة الهوى فكأنه يعبده فالكلام على التشبيه البليغ أو الاستعارة، والفاء للعطف على مقدر دخلت عليه الهمزة أى أنظرت من هذه حاله فرأيته فان ذلك مما يقضى منه العجب، وأبو حيان جعل أرأيت بمعنى أخبرنى وقال: المفعول الأول من (اتخذ) والثانى محذوف يقدر بعد الصلات أى أيهتدى بدليل «فمن يهديه» والآية نزلت على ما روى عن مقاتل فى الحرث بن قيس السهمى كان لا يهوى شيئا إلا ركبه، وحكمها عام وفيها من ذم اتباع هوى النفس ما فيها، وعن ابن عباس ماذكر الله تعالى هوى إلا ذمه *

وقال وهب: إذا شككت فى خير أمرين فانظر أبعدهما من هواك فأته، وقال سهل التسترى: هواك داؤك فان خالفته فدواؤك، وفى الحديث «العاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله تعالى» *

وقال أبو عمران موسى بن عمران الأشبيلى الزاهد:

فخالف هواها واعصها إن من يطع ... هوى نفسه ينزع به شر منزع

ومن يطع النفس اللجوجة ترده ... وترم به فى مصرع أى مصرع

وقد ذم ذلك جاهلية أيضا، ومنه قول عنترة:

أنى امرؤ سمح الخليقة ماجد ... لا أتبع النفس اللجوج هواها

ولعل الأمر غنى عن تكثير النقل *

وقرأ الأعرج. وأبو جعفر (إلهة) بتاء التأنيث بدل هاء الضمير، وعن الأعرج أنه قرأ «آلهة» بصيغة الجمع * قال ابن خالويه: كان أحدهم يستحسن حجرا فيعبده فاذا رأى أحسن منه رفضه مائلا اليه، فالظاهر أن آلهة بمعناها من غير تجوز أو تشبيه والهوى بمعنى المهوى مثله فى قوله: * هواى مع الركب اليمانين مصعد *

﴿وَأَضَلَّهُ اللَّهُ﴾ أى خلقه ضالا أو خلق فيه الضلال أو خذله وصرفه عن اللطف على ما قيل ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ حال من الفاعل أى أضله الله تعالى عالما سبحانه بأنه أهل لذلك لفساد جوهر روحه *

ويجوز أن يكون حالا من المفعول أى اضله عالما بطريق الهدى فهو كقوله تعالى: (فما اختلفوا الامن بعد ماجاءهم العلم) ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ﴾ بحيث لا يتأثر بالمواعظ ولا يتفكر فى الآيات *

﴿وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً﴾ مانعة عن الاستبصار والاعتبار والكلام على التمثيل، وقرأ عبد الله. والاعمش (غشاوة) بفتح الغين وهى لغة ربيعة، والحسن. وعكرمة. وعبد الله أيضا بضمها وهى لغة عكلية، وأبو حنيفة. وحمزة. والكسائى. وطلحة. ومسعود بن صالح. والاعمش أيضا (غشوة) بفتح الغين وسكون الشين، وابن مصرف. والاعمش أيضا كذلك الا أنهما كسرا الغين ﴿فَمَن يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللَّهِ﴾ أى من بعد اضلاله تعالى اياه، وقيل: المعنى فمن يهديه غير الله سبحانه ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ٢٣﴾ أى ألا تلاحظون فلا تذكرون، وقرأ الجحدرى (تذكرون) بالتخفيف، والاعمش «تتذكرون» بتاءين على الاصل ﴿وَقَالُوا﴾ بيان لاحكام اضلالهم والختم على سمعهم وقلوبهم وجعل

غشاوة على أبصارهم فالضمير لمن باعتبار معناه أو للكفرة ﴿ مَا هِيَ ﴾ أى ما الحياة ﴿ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾ التى نحن فيها، ويجوز أن يكون الضمير للحال والحياة الدنيا من جملة الاحوال فيكون المستثنى من جنس المستثنى منه أيضا لاستثناء حال الحياة الدنيا من أعم الاحوال ولا حاجة إلى تقدير حال مضافا بعد اداة الاستثناء أى ما الحال الاحال الحياة الدنيا ﴿ نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ حكم على النوع بجملته من غير اعتبار تقديم وتأخير إلا أن تأخير نحيي فى النظم الجليل للفاصلة أى تموت طائفة وتحيا طائفة ولا حشر أصلا، وقيل: فى الكلام تقديم وتأخير أى نحيا ونموت وليس بذاك، وقيل: أرادوا بالموت عدم الحياة السابق على نفخ الروح فيهم أى نكون نطفا وما قبلها وما بعدها ونحيا بعد ذلك، وقيل: أرادوا بالحياة بقاء النسل والذرية مجازا كأنهم قالوا: نموت بأنفسنا ونحيا ببقاء اولادنا وذرارينا، وقيل: أرادوا يموت بعضنا ويحيا بعض على أن التجوز فى الاسناد، وجوز أن يريدوا بالحياة على سبيل المجاز اعادة الروح لبدن آخر بطريق التناسخ وهو اعتقاد كثير من عبدة الاصنام ولا يخفى بعد ذلك، وقرأ زيد بن على رضى الله تعالى عنهما (ونحيا) بضم النون ﴿ وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ﴾ أى طول الزمان فالدهر أخص من الزمان وهو الذى ارتضاه السعد، ولهم فى ذلك كلام طويل، وقال الراغب: الدهر فى الأصل اسم لمدة العالم من مبدأ وجوده إلى انقضائه ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة، وهو خلاف الزمان فانه يقع على المدة القليلة والكثيرة، ودهر فلان مدة حياته، ويقال: دهر فلانا نائبة دهرا أى نزلت به حكاه الخليل فالدهر هنا مصدر *

وذكر بعض الأجلة أن الدهر بالمعنى السابق منقول من المصدر وانه يقال: دهره دهرا أى غلبه وإسنادهم الاهلاك إلى الدهر إنكار منهم لملك الموت وقبضه الأرواح بأمر الله عز وجل وكانوا يسندون الحوادث مطلقا اليه لجهلهم انها مقدرة من عند الله تعالى، واشعارهم لذلك مملوءة من شكوى الدهر وهؤلاء معترفون بوجود الله تعالى فهم غير الدهرية فانهم مع إسنادهم الحوادث إلى الدهر لا يقولون بوجوده سبحانه وتعالى «عما يقولون علوا كبيرا» والكل يقول باستقلال الدهر بالتأثير، ولا يبعد أن يكون الزمان عندهم مقدار حركة الفلك كما ذهب اليه معظم الفلاسفة. وقد جاء النهى عن سب الدهر. أخرج مسلم «لا يسب أحدكم الدهر فان الله هو الدهر» وأبو داود. والحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم قال الله عز وجل: «يؤذينى ابن آدم يقول ياخيبة الدهر فلا يقل أحدكم ياخيبة الدهر فانى أنا الدهر أقلب ليله ونهاره» والحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم أيضا يقول الله عز وجل: «استقرضت عبدى فلم يقرضنى وشتمنى عبدى وهو لا يدرى يقول وادهراه وأنا الدهر» والبيهقى «لا تسبوا الدهر قال الله عز وجل: أنا الأيام والليالى أجددها وأبليها وآتى بملوك بعد ملوك» ومعنى ذلك أن الله تعالى هو الآتى بالحوادث فاذا سببتم الدهر على أنه فاعل وقع السب على الله عز وجل * وعد بعضهم سبه كبيرة لأنه يؤدى إلى سبه تعالى وهو كفر، وما أدى اليه فأدنى مراتبه أن يكون كفرا (١) ٥

(١) قوله فأدنى مراتبه أن يكون كفرا كذا بالأصل ولعل الأولى أن يكون كبيرة

وكلام الشافعية صريح بأن ذلك مكروه لا حرام فضلا عن كونه كبيرة، والذى يتجه فى ذلك تفصيل وهو أن من سبه فان أراد به الزمن فلا كلام فى الكراهة ، أو الله عز وجل فلا كلام فى الكفر، ومثله إذا أراد المؤثر الحقيقى فانه ليس إلا الله سبحانه ؛ وإن أطلق فهذا محل التردد لاحتمال الكفر وغيره وظاهر كلامهم هنا أيضا الكراهة لأن المتبادر منه الزمن وإطلاقه على الله تعالى كما قال بعض الأجلة إنما هو بطريق التجوز *

ومن الناس من قال: إن سبه كبيرة ان اعتقد أن له تأثيرا فيما نزل به كما كان يعتقد جهلة العرب، وفيه نظر لأن اعتقاد ذلك كفر وليس الكلام فيه، وأنكر بعضهم كون ما فى حديث أبى داود . والحاكم «فانى أنا الدهر» بضم الراء وقال : لو كان كذلك كان الدهر من أسمائه تعالى وكان يرويه «فانى أنا الدهر» بفتح الراء ظرفا لأقلب أى فانى أنا أقلب الليل والنهار الدهر أى على طول الزمان وعمره، وفيه أن رواية مسلم فان الله هو الدهر تبطل ما زعمه ، ومن ثم كان الجمهور على ضم الراء . ولا يلزم عليه أن يكون من أسمائه تعالى لما سبق أن ذلك على التجوز، وحكى الراغب عن بعضهم أن الدهر الثانى فى حديث مسلم غير الأول وأنه مصدر بمعنى الفاعل، والمعنى أن الله تعالى هو الدهر أى المصرف المدبر المفيض لما يحدث ، وفيه بعد *

وقرأ عبد الله (الا دهر) وتأويله الادهريمر ﴿وَمَا لَهُمْ بِذَٰلِكَ﴾ أى بما ذكر من قصر الحياة على ما فى الدنيا ونسبة الاهلاك إلى الدهر ﴿مِنْ عِلْمٍ﴾ مستند إلى عقل أو نقل ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ٢٤﴾ ما هم إلا قوم قصارى أمرهم الظن والتقليد من غير أن يكون لهم ما يصح أن يتمسك به فى الجملة ، هذا معتقدهم الفاسد فى أنفسهم ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا﴾ الناطقة بالحق الذى من جملته البعث ﴿بَيِّنَاتٍ﴾ واضحات الدلالة على ما نطقت به مما يخالف معتقدهم أو مبينات له ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾ بالنصب على أنه خبر كان واسمها قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَن قَالُوا ائْتُوا بِآبَائِنَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ٢٥﴾ أى فى أنا نبعث بعد الموت أى ما كان متمسكا لهم شىء من الأشياء إلا هذا القول الباطل الذى يستحيل أن يكون حجة ، وتسميته حجة لسوقهم إياه مساق الحجة على سبيل التهكم بهم أو أنه من قبيل * تحية بينهم ضرب وجيع * أى ما كان حجتهم إلا ما ليس بحجة، والمراد نفى أن يكون لهم حجة فانه لا يلزم من عدم حصول الشىء حالا كاعادة آبائهم التى طلبوها فى الدنيا امتناعه بعد لتمتنع الاعادة إذا قامت القيامة، والخطاب فى (ائتوا . وكنتم) للرسول عليه الصلاة والسلام والمؤمنين إذ هم قائلون بمقالته صلى الله تعالى عليه وسلم من البعث طالبون من الكفرة الاقرار به ، وجوز أن يكون له عليه الصلاة والسلام وللانبياء عليهم السلام الجائين بالبعث وغلب الخطاب على الغيبة *

وقال ابن عطية : (ائتوا . وكنتم) من حيث المخاطبة له صلى الله تعالى عليه وسلم والمراد هو وإلهه والملك الذى يذكر عليه الصلاة والسلام نزوله عليه بذلك وهو جبريل عليه السلام ، وهو كما ترى *

وقرأ الحسن . وعمرو بن عبيد . وابن عامر فيما روى عنه عبد الحميد . وعاصم فيما روى هرون . وحسين عن أبى بكر عنه (حجتهم) بالرفع على أنه اسم كان وما بعد خبر أى ما كان حجتهم شيئا من الأشياء إلا هذا القول الباطل، وجواب (إذا) ما كان الخ ، ولم تقترن بالفاء وإن كانت لازمة فى المنفى بما إذا وقعت جواب الشرط لأنها غير جازمة ولا أصلية فى الشرطية، وهو سر قول أبى حيان : إن إذا خالفت أدوات الشرط بأن جوابها إذا كان

منفيا بما لم تدخل الفاء بخلاف أدوات الشرط فلا بد معها من الفاء نحو إن تزرنا فما جفوتنا فلا حاجة إلى تقدير جواب لها كعمدوا إلى الحجج الباطلة خلافا لابن هشام. واستدل بوقوع ما ذكر جوابا على أن العمل فى إذا ليس للجواب لصدارة ما المانعة منه ولا قائل بالفرق، ولعل من قال بالعمل يقول يتوسع فى الظرف مالم يتوسع فى غيره، ثم ان المعنى على الاستقبال لمكان (إذا) أى ماتكون حجتهم إلا أن يقولوا ذلك *

﴿قُلِ اللَّهُ يُحْيِيكُمْ﴾ ابتداء ﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ عند انقضاء آجالكم على ما دل عليه الحجج لا الدهر كما تزعمون ﴿ثُمَّ يَجْمَعُكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ أى فيه وجوز كون الفعل مضمنا معنى مبعوثين أو منتهين ونحوه ومعنى فى أظهر أى يجمعكم فى يوم القيامة ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ أى فى جمعكم فان من قدر على البدء قدر على الاعادة والحكمة اقتضت الجمع للجزاء لامحالة فى ذلك اليوم والوعد الصدق بالآيات دل على قربها، وحاصله أن البعث أمر ممكن أخبر به الصادق وتقتضيه الحكمة وكل ما هو كذلك لامحالة واقع والاتيان بالآباء حيث كان منافيا للحكمة التشريعية امتنع إيقاعه ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ٢٦﴾ استدراك من قوله تعالى: «لا ريب فيه» وهو من تمام الكلام المأمور به أو كلام مسوق من جهته تعالى تحقيقا للحق وتنبيها على أن ارتيابهم لجهلهم وقصورهم فى النظر والتفكر لا لأن فيه شائبة ريب ما ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ بيان للاختصاص المطلق والتصرف الكلى فيهما وفيما بينهما بالله عز وجل اثر بيان تصرفه تعالى بالإحياء والإماتة والبعث والجمع للمجازاة فهو تعميم للقدرة بعد تخصيص *

﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَخْسَرُ الْمُبْطِلُونَ ٢٧﴾ قال الزمخشرى: العامل فى (يوم تقوم) يخسر ويومئذ بدل من يوم تقوم وحكاه ابن عطية عن جماعة، وتقديم الظرف على الفعل للحصر لأن كل خسران عند الخسران فى ذلك اليوم كلا خسران، وفيه أيضا رعاية الفواصل على ماقيل، وتعقب حديث الابدال بأن التنوين فى (يومئذ) عوض عن الجملة المضاف اليها، والظاهر أنها تقدر بقرينة ما قبل (تقوم الساعة) فيقال ويوم تقوم الساعة يوم إذ تقوم الساعة يخسر المبطلون فيكون تأكيدا لا بدلا إذ لا وجه له، ولذا قيل: إنه بالتأكيد اشبه، وقول أبى حيان: إن كان بدلا توكيديا وهو قليل جاز والافلا لايسمن ولا يغنى؛ وتكلف بعضهم فزعم أن اليوم الثانى بمعنى الوقت الذى هو جزء من يوم قيام الساعة فهو بدل بعض معه عائد مقدر ولما كان فيه ظهور خسرانهم كان هو المقصود بالنسبة، وقالت فرقة: العامل فى (يوم تقوم) مايدل عليه الملك قالوا: وذلك أن يوم القيامة أمر ثالث ليس بالسماء ولا بالارض لتبدلهما فكأنه قيل: ولله ملك السموات والارض والملك يوم تقوم الساعة، و(يومئذ) منصوب بيخسر والجملة استئناف وإن كان لها تعلق بماقبلها من جهة تنوين العوض، وقيل: يجوز أن يكون عطفا على ظرف معمول للملك المذكور كأنه قيل: لله ملك السموات والارض اليوم ويوم تقوم الساعة وهو كما ترى، و(المبطلون) الداخلون فى الباطل، ولعل المراد به اعظم انواعه وهو الكفر ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ﴾ من الامم المجموعة ﴿جَاثِيَةً﴾ باركة على الركب مستوفزة وهى هيئة المذنب الخائف المنتظر لما يكره، وعن ابن عباس جاثية مجتمعة، وعن قتادة جماعات من الجثوة مثلثة الجيم وهى الجماعة تجتمع على جثى أى تراب مجتمع، وعن مؤرج السدوسى جاثية خاضعة بلغة قريش، والخطاب فى (ترى) لمن يصح منه الرؤية اولسيد المخاطبين عليه الصلاة والسلام وهى

بصرية، و(جاثية) حال وجوز أن تكون صفة ولو كانت علمية كانت مفعولا ثانيا، وقرئ (جاذية) بالذال والجذو اشد استيفازا من الجثو لأن الجاذى هو الذى يجلس على اطراف اصابعه، وجوز أن يكون الجاذى بمعنى الجاثى أبدلت ثاؤه ذالا فان الثاء والذال متقاربان كما قيل شحاث وشحاذ ﴿كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَىٰ كِتَابِهَا﴾ إلى صحيفة أعمالها التى كتبتها الحفظة لتحاسب، وأفرد على ارادة الجنس والافلكل واحد من كل أمة صحيفة فيها أعماله، وقيل: المراد كتاب نبيها تدعى اليه لينظر هل عملت به أولا وحكى ذلك عن يحيى بن سلام الا أنه حمل كل أمة على كل أمة كافرة والظاهر العموم، وقيل: المراد بذلك اللوح المحفوظ أى تدعى إلى ماسبق لها فيه، وقرأ يعقوب (كل) بالنصب وخرج على أنه بدل من كل الأول، وجملة (تدعى) صفة، وابدال الامة المدعوة إلى كتابها من الامة الجاثية حسن وجاء ذلك من الوصف، ويقال مثل ذلك فيما إذا كان الجملة حالا، وإذا كانت الرؤية علمية وجملة (تدعى) مفعولا ثانيا فالظاهر أنه تأكيد، وجعله تأكيدا مع كون الجملة صفة فيه تخلل التأكيد بين الوصفين وهو كما فى الكشف غير مستحسن ﴿الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ٢٨﴾ مقول قول مقدر هو حال أو خبر بعد خبر *

وفى الكلام مضاف مقدر أى جزاء ما كنتم الخ أو هو من المجاز، وقوله تعالى: ﴿هَٰذَا كِتَابُنَا﴾ إلى آخره من تمام مايقال حينئذ، والاشارة إلى الكتاب التى تدعى اليه الامة المقول لها ذلك، وهو إذا كان صحيفة الاعمال فاضافته إلى ضميره جل شانه لأدنى ملابسة على التجوز فى النسبة الاضافية فانه تعالى الذى أمر الكتبة أن يكتبوا فيه أعمالهم، وإن كان الكتاب المنزل على نبى تلك الامة أو اللوح المحفوظ فامر الاضافة ظاهر، وضمير العظمة على سائر الاوجه لتفخيم شأن الكتاب، وجوز أن يكون الضمير للكتبة والاضافة فيه حقيقية قيل: ويأباه (نستنسخ) إلا أن يجعل بمعنى ننسخ ونكتب وستعلم إن شاء الله تعالى مافيه، والاظهر عندى حمل الكتاب فى الموضعين على صحيفة الاعمال واسم الاشارة مبتدأ وما بعده خبر، وقوله سبحانه ﴿يَنطِقُ عَلَيْكُم﴾ أى يشهد عليكم ﴿بِالْحَقِّ﴾ من غير زيادة ولا نقص خبر آخر أو حال أو مستأنف، و(بالحق) حال من فاعل (ينطق) وقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ﴾ إلى آخره تعليل لنطقه عليهم باعمالهم من غير اخلال بشىء منها أى إنا كنا فيما قبل نستنسخ الملائكة أى نجعلها تنسخ وتكتب ﴿مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ٢٩﴾ فى الدنيا من الأعمال حسنة كانت أو سيئة، وحقيقة النسخ كتابة من أصل ينظر فيه فكان أفعال العباد هى الاصل على ما فى البحر، وأخرج ابن جرير عن ابن عباس قال: إن الله تعالى خلق النون وهى الدواة وخلق القلم فقال: اكتب قال: ما أكتب؟ قال: اكتب ماهو كائن إلى يوم القيامة من عمل معمول بر أو فاجر ورزق مقسوم حلال أو حرام ثم ألزم كل شىء من ذلك بيانه دخوله فى الدنيا متى ومقامه فيها كم وخروجه منها كيف ثم جعل على العباد حفظة وعلى الكتاب خزانا فالحفظة يستنسخون كل يوم من الخزان عمل ذلك اليوم فاذا فنى الرزق وانقطع الامر وانقضى الاجل أتت الحفظة الخزنة يطلبون عمل ذلك اليوم فتقول الخزنة مانجد لصاحبكم عندنا شيئا فترجع فيجدونه قد مات ثم قال ابن عباس ألستم قوما عربا تسمعون الحفظة يقولون ان كنا نستنسخ ما كنتم تعملون وهل يكون الاستنساخ الا من أصل؟ وفى رواية ابن المنذر. وابن أبى حاتم عنه رضى الله تعالى عنه أنه سئل عن الآية فذكر نحو ماسمعت ثم قال: هل يستنسخ الشىء الا من كتاب، وكون الاستنساخ من اللوح قد رواه جماعة عنه، وماذكرناه يصح أن يكون هذا القول من الملائكة بدون تأويل «نستنسخ» بننسخ

كما لا يخفى، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُدْخِلُهُمْ رَبُّهُمْ فِي رَحْمَتِهِ﴾ إلى آخره تفصيل للمجمل المفهوم من قوله تعالى: «ينطق عليكم بالحق» أو يجزون من الوعد والوعيد، والمراد بالرحمة الجنة مجازا والظرفية على ظاهرها، وقيل: المراد بالرحمة ما يشمل الجنة وغيرها والأول أظهر ﴿ذَٰلِكَ﴾ الذي ذكر من الادخال في رحمته تعالى: ﴿هُوَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ ٣٠﴾ الظاهر كونه فوزاً لا فوز وراءه ٭

﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ أي فيقال لهم بطريق التقريع والتوبيخ: ألم تكن تأتيكم رسلي فلم تكن آياتي تتلى عليكم فجواب أما القول المقدر، وحذف اكتفاء بالمقصود وهو المقول وحذفه كثير مقيس حتى قيل هو البحر حدث عنه، وحذف المعطوف عليه لقرينة الفاء العاطفة وأن تلاوة الآيات تستلزم اتيان الرسل معنى، وهذا على ماذهب اليه الزمخشري والجمهور على أن الهمزة مقدمة من تأخير لصدارتها والفاء على نية التقدير، والتقدير فيقال لهم: ألم تكن الخ فليس هناك سوى حذف القول، وفي الكشف لو حمل على أن المحذوف فيوبخون لدلالة مابعده عليه، وفائدة هذا الاسلوب مع أن الاصل فيدخلهم في عذابه الدلالة على أن المؤمنين يدخلون الجنة والكافرون بعد في الموقف معذبون بالتوبيخ لكان وجها ﴿فَاسْتَكْبَرْتُمْ﴾ عن الايمان بها ﴿وَكُنْتُمْ قَوْمًا مُجْرِمِينَ ٣١﴾ قوما عادتهم الاجرام ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ﴾ أي وماوعده سبحانه من الامور الآتية أو وعده تعالى بذلك ﴿حَقٌّ﴾ أي كائن هو أو متعلقه لامحالة فني الكلام تجوز اما في الطرف أو في النسبة ٭

وقرأ الاعرج. وعمرو بن قائد «وإذا قيل أن» بفتح الهمزة على لغة سليم ﴿وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ برفع «الساعة» في قراءة الجمهور على العطف على محل إن واسمها على ماذهب اليه أبو علي وتبعه الزمخشري، ومن زعم أن لاسم إن موضعا جوز العطف عليه هنا، وزعم أبو حيان أن الصحيح أنه لايجوز كلا الوجهين وعليه فجملة «الساعة لاريب فيها» عطف على الجملة السابقة، وقرأ حمزة (والساعة) بالنصب عطفا على اسم أن وروى ذلك عن الاعمش. وأبي عمرو. وأبي حيوة. وعيسى. والعبسي. والمفضل، وذكر أمر الساعة وانها لاريب في وقوعها مع أنها من جملة ما وعد الله تعالى اعتناء بامر البعث المقصود بالمقام ﴿قُلْتُمْ﴾ لغاية عتوكم: ﴿مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ﴾ أي أي شيء هي استغرابا لها جدا كما يؤذن به جمع (ماندري) مع الاستفهام ٭

﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ استشكل ذلك لما أنه استثناء مفرغ وقد قالوا: لايجوز تفريغ العامل إلى المفعول المطلق المؤكد فلا يقال: ماضربت الاضربا لأنه بمنزلة ماضربت الاضربت، وقال الرضي: إن الاستثناء المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن منه، وكذا يقال في ماضربت الاضربا ونحوه وهذا مراد من قال: إنه من قبيل استثناء الشيء من نفسه. واختلفوا في حله فقيل: إن معنى مانظن مانفعل الظن كما في نحو قيم وقعد وحينئذ يصح الاستثناء ويتغاير مورد النفي والايجاب من حيث التقدير والتجوز في الاستثناء من العام المقدر وجعل «نظن» في معنى نفعل الفعل لانفعل الظن كأنه قيل: مانفعل فعلا الاالظن، وكذا يقال في أمثاله ومنها قوله الاعشى:

وحل به الشيب اثقاله وما اغتره الشيب الا اغترارا

وارتضاه صاحب الكشف، وقيل: مانظن بتاويل ما نعتقد ويكون (ظنا) مفعولا به أى ما نعتقد شيئا الا ظنا، وارتضاه أبو حيان. وتعقب بان ظاهر حالهم أنهم مترددون لا معتقدون · وأجيب بان الاعتقاد المنفى لا ينافى ظاهر حالهم بل يقررها على أتم وجه، وقيل المستثنى ظن أمر الساعة والمستثنى منه مطلق الظن كأنه قيل لا ظن ولا تردد لنا الا ظن أمر الساعة والتردد فيه فالكلام لنفى ظنهم فيما سوى ذلك مبالغة، وقال الرضى: إن ما ضربت الا ضربا يحتمل التعدد من حيث توهم المخاطب اذ ربما تقول ضربت وقد فعلت غير الضرب مما يجرى مجراه من مقدماته كالتهديد فتدفع ذلك وتقول ضربت ضربا فهو نظير جاء زيد زيد فلما كان ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار كالمتعدد الشامل للضرب وغيره، وحاصله أن الضرب لما أحتمل قبل التأكيد والاستثناء فعلا آخر حمل على العموم بقرينة الاستثناء فيكون المعنى ما فعلت شيئا الا ضربا، وهكذا (ما نظن الا ظنا) وهذا كالمتحد مع ماذكرناه أولا. وردبان الاستثناء يقتضى الشمول المحقق ولا يكفى فيه الاحتمال المحقق فضلا عن المتوهم ٭

وتعقب بانه ليس بشىء لأنه إذا تجرد الفعل لمعنى عام صار الشمول محققا على أن عدم كفاية الشمول الفرضى غير مسلم كما يعرفه من يتتبع موارده، وذهب ابن يعيش. وأبو البقاء الى أنه على القلب والتقديم والتأخير والاصل إن نحن الا نظن ظنا وحكى ذلك عن المبرد، وقد حمل عليه ما حكاه أبو عمرو بن العلاء · وسيبويه عن قول العرب: ليس الطيب الا المسك بالرفع نقال: الاصل ليس الا الطيب المسك ليكون اسم ليس ضمير الشان وما بعد الا مبتدأ وخبرا فى موضع الخبر لها، ورده الرضى وقال: إنه تكلف لما فيه من التعقيد المخل بالفصاحة ٭

والمثال المحكى وارد على لغة بنى تميم فانهم عاملوا ليس معاملة ما فاهملوها لانتقاض النفى بالا، وقيل (ظنا) مفعول مطلق لفعل محذوف والمستثنى محذوف والتقدير إن نظن الا أنكم تظنون ظنا ٭

وحكى عن المبرد أيضا وفيه حذف إن واسمها وخبرها وابقاء المصدر وذلك لا يجوز، وفيه أيضا من التعقيد المخل بالفصاحة ما فيه، ولا أظن صحة حكايته عن المبرد لغاية برودته، وجوز صاحب التقريب أن يكون المراد إن نظن الا ظنا ضعيفا فهو مصدر مبين للنوع حذفت صفته كما صرح به فى البحر لا مؤكد، وهذا يوافق ماذكره الامام السكاكى فى بحث أن التنكير قد يكون للتحقير · وتعقب بان قوله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ٣٢﴾ يأباه فان مقابل الاستيقان مطلق الظن لا الضعيف منه، وقد صرح غير واحد بان هذه الجملة كالتأكيد لما قبلها والمراد بها استمرار النفى وتأكيده، قيل: والمعنى وما نحن بمستيقنين امكان الساعة أى لا نتيقن امكانها أصلا فضلا عن تحقق وقوعها المدلول عليه بقوله تعالى: (ان وعد الله حق والساعة لا ريب فيها) فقولهم ذلك رد لهذا، ولعل المثبتين لأنفسهم الظن من غير ايقان بامر الساعة غير القائلين ان هى الا حياتنا الدنيا فان ذلك ظاهر فى أنهم منكرون للبعث جازمون بنفى الساعة فيكون الكفرة صنفين صنف جازمون بنفيها كائنتهم وصنف مترددون متحيرون فيها فاذا سمعوا ما يؤثر عن آبائهم أنكروها وإذا سمعوا الآيات المتلوة تقهقر انكارهم فترددوا ٭

ويحتمل اتحاد قائل ذاك وقائل هذا إلا أن كل قول فى وقت وحال فهو مضطرب مختلف الحالات تارة يجزم بالنفى فيقول: إن هى الا حياتنا الدنيا وأخرى يظن فيقول ان نظن الا ظنا، وقيل: الجزم هناك بنفى وقوعها والظن من غير ايقان هنا بمجرد امكانها فهم مترددون بامكانها الذاتى جازمون بعدم وقوعها بالفعل فتأمل ٭

﴿ تم الجزء الخامس والعشرون ويليه ان شاء الله تعالى الجزء السادس والعشرون وأوله (وبدالهم) ﴾